حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٩٧) ١٤ /٢٠١٣/٧ م | www.al-badeel.org | Issue (97) 14/7/2013

مخاوف من فتح جبهة جديدة بعد اغتيال متطرفين لأحد قادة «الحر»

العاصمة تحت القصف.. والثوار يتقدمون في الرقة

البديل :

قصف النظام السوري بصواريخ أرض – أرض حي القابون في دمشق ضمن محاولاته للسيطرة الكاملة على الطرف الشمالي للعاصمة، في وقت أسفرت مواجهات في ريف حمص عن قتلى في صفوف عناصر عسكرية موالية للنظام قرب الحدود مع لبنان، مع استمرار الحملة العنيفة التي يشنها الجيش النظامي على الأحياء المحاصرة في المدينة.

وذكر قادة ميدانيون أن الجيش الحر سيطر على معظم الفرقة السابعة عشرة في الرقة التي اندلع القتال حولها منذ شهور، ولم يبق في قيادة الفرقة سوى مبان قليلة يتحصن فيها من تبقى من أفراد قوات النظام الذين يتلقون الدعم اللوجستي عن طريق المروحيات التي تمدهم بالذخائر والطعام.. وذكر ناشطون أن عناصر الجيش الحر باتوا يحاصرون من تبقى من مقاتلي النظام، وأنهم نجحوا في الآونة الأخيرة في تقليل الدعم الجوي الذي يتلقونه بعد استهدافهم للمروحيات بالأسلحة المتوسطة.

وتحدث قادة الجيش الحر أيضا عن تقدم قواتهم في بعض أحياء دير الزور، وكذلك في حلب ودرعا والطريق بين أريحا، بمحافظة إدلب، واللاذقية. ويأتي هذا التقدم، الذي يحاول مقاتلو المعارضة ترسيخه بالسيطرة على قواعد عسكرية مهمة، في وقت أشار قائد أركان الجيش الحر اللواء سليم إدريس إلى وصول أسلحة نوعية لقواته، في حين قالت مصادر أخرى من الجيش الحر إن تلك الأسلحة بدأت تأتي أكلها على الميدان.

وظهرت مخاوف جدية من فتح جبهة جديدة نتيجة اغتيال «الدولة الإسلامية في العراق والشام» القريبة من تنظيم «القاعدة» أحد قادة «الجيش الحر» في ريف اللاذقية غرب البلاد، خصوصاً وأن قياديين في المعارضة اعتبروا ذلك «إعلان حرب» ووعدوا بالانتقام من التنظيم المتشدد.

سياسياً، قال مصدر ديبلوماسي فرنسي إن رئيس «الائتلاف الوطني السوري» أحمد الجربا سيزور باريس قبل نهاية الشهر الجاري تلبية لدعوة وجهها إليه وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس. وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية فيليب لاليو، إن الاتصال الهاتفي الذي جرى بين فابيوس والجربا أظهر «تقارباً كبيراً في المواقف حول عدد من الأمور ومنها ضرورة ضمان وحدة الائتلاف والتنسيق مع الجيش الحر، وضرورة إيجاد نهج وحل سياسي بعد إعادة التوازن العسكري على الأرض».

وأكدت وزارة الخارجية الأميركية أن واشنطن تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية الدخول إلى سوريا وإجراء تحقيق في مسألة استخدام أسلحة كيماوية، وأصرت على اتهامها موسكو بعرقلة الجهود في هذا المجال.

رأي البديل- ضرورة الجيش الوطني

منذ أن أطلقت تسمية الجيش الحر ولغاية اليوم ظلت التسمية نظرية إلى حد كبير، ولم تأخذ معناها الفعلي والمؤسساتي، وكانت النتيجة في الواقع تعدد الكتائب والألوية، وتعدد المجالس العسكرية، وفوضى التخطيط العسكري التي كانت نتائجها كارثية في الكثير من الأحيان.

ننظر إلى الخارطة السورية فلا نجد أثراً للتنسيق بين القادة، ولا نجد أثراً للتخطيط العسكري، وكل ما نسمعه هو الحاجة إلى السلاح، والمـ

ينكر غياب التوازن في السلاح بين قوى النظام وقوى الثورة، لكن في بعض المناطق ثمة فائض في السلاح، وفي مناطق أخرى نقص كبير، وكل هذا يؤشر إلى غياب الخطة الاستراتيجية العسكرية للثورة، وقد دفعت الثورة خسائر كبيرة نتيجة عدم توحد القوى العسكرية للثورة، وستبقى تدفع تلك الضريبة، طالما أن الارتجال هو سيد الموقف ميدانياً.

ولم يعد خافياً على أحد تفوق الكتائب والقوى الراديكالية العسكرية على القوى الأخرى، وباتت انعكاسات هذا التفوق تظهر بشكل سلبي في المناطق التي تسيطر عليها القوى الراديكالية، حيث باتت تهتم بتنظيم حياة المدنيين وفقاً لقناعاتها الخاصة، بعيداً عن الاهتمام بإسقاط النظام، وأمام هذا المشهد لم تتمكن القوى السياسية السورية من فعل أي شيء جدي لتجاوز هذا الواقع المزري.

وخلال الثورة طرح عدد من القادة العسكريين السوريين فكرة إنشاء جيش وطني، تقوده قيادة محترفة، ولا يمر المال أو السلاح إلا من خلاله، لكن بقيت صرخة هؤلاء العسكريين من دون أن تجد لها أذناً صاغية من قبل المجلس الوطني بداية، ومن ثم الائتلاف الوطني.

نحن اليوم أمام كارثة حقيقية على الأرض، فالكثير من الكتائب باتت مهتمة بمصالحها، وبتحقيق نفوذها الخاص، وباتت الخلافات بين بعض الكتائب أهم بالنسبة لها من قضية الثورة، ووسط كل هذا لا توجد مبادرة جدية لإنشاء جيش وطني، يكون مسؤولاً عن إدارة المعركة، وعن مآلاتها، ويكون خاضعاً للرقابة والمحاسبة، وتصب الإمكانات المتوفرة تحت تصرفه.

لقد تُرك للدول الداعمة أن تحدد من تدعم أو لا تدعم، وكانت النتيجة تعدد الولاء، وتعدد القرار، وقد زُج بالكثير من الشباب في القتال من دون أن يتلقوا أي تدريب مناسب، ولم تكن هناك سيناريوهات للمعارك، وكل ذلك بقي خارج التداول الحقيقي للقوى السياسية.

ألم يحن وقت الانتباه إلى ما يعتري الثورة من فوضى عسكرية، واتخاذ قرار بإنشاء جيش وطني؟

سراقب تحت احتلال جبهة النصرة

ناشطون: تحررت مناطقنا لكن المتطرفين يسلبوننا الحرية باسم شرع اللّه

■ سراقب- «البديل»:

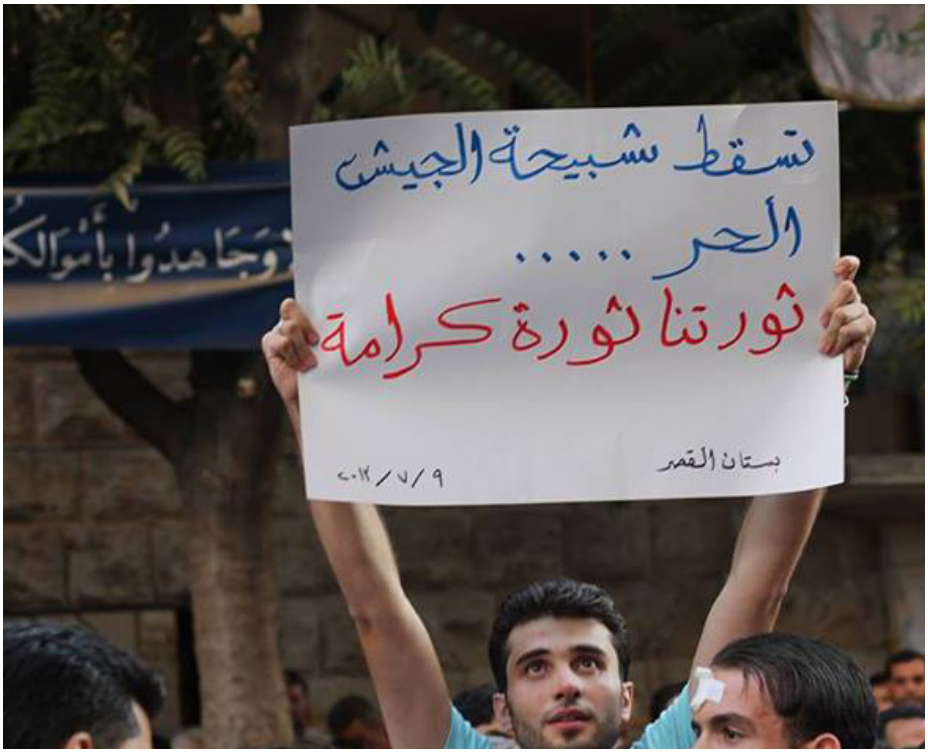

ناشطون مدنيون من مدينة سراقب في إدلب يقرون بأن الوضع في مدينتهم بات تحت حكم إسلاميين راديكاليين ، وتحديداً جبهة النصرة، حيث يمارس أفراد الجبهة إرهاباً فكرياً على سكان المدينة، ويفرضون ما يعتقدونه شرع الله، وأصبح تحكم "النصرة" بمفاصل الحياة المدنية أمراً واضحاً، ومزعجاً للكثير من سكان المدينة الذين عاشوا طوال حياتهم ضمن منظومة ريفية غير متشددة.

الأمر اللافت في الآونة الأخيرة خوف الناشطين المدنيين من التعبير عن رفضهم لممارسات النصرة، أو إبداء وجهة نظرهم بشكل علني في الحال التي وصلوا إليها، وفي محاولة لتقصي أوضاع المدينة تواصلت "البديل" مع بعض الناشطين وسكان المدينة للتعرف على مدى تحكم "الجبهة" في حياة مدينتهم، وطريقة إدارتها للحياة العامة، وفي هذا التحقيق لا تورد "البديل" أسماء الناشطين الحقيقية، وذلك بناءً على طلبهم.

أفاد أحمد وهو من سراقب أنه رفض في الآونة الأخيرة الظهور على إحدى المحطات الإعلامية، وذلك لكون الحلقة التي كان من المفترض أن يظهر فيها تتناول "جبهة النصرة"، وقال:" نعم أخشى التحدث علناً إلى الإعلام عن ممارسات جبهة النصرة، فهذا الأمر قد يكلفني حياتي، وفي أفضل الأحوال قد أعتقل من قبلهم، وأتعرض لمحاكمة شرعية".

وشرح أحمد حال المدينة الحالي في ظل حكم جبهة النصرة فقال: "عندما خرجنا في بداية الثورة للتعبير عن رفضنا للنظام لم نكن نخاف، كان عدد سكان سراقب حوالي ٤٠ ألف نسمة، وكانت هناك حالة تضامن كبيرة بيننا، واليوم نزح معظم سكان سراقب، والذين يتواجدون في المدينة يقارب عددهم ٦ آلاف نسمة فقط، وهم يخشون جبهة النصرة التي قامت بتعيين شاب صغير أميراً على سراقب، لكنه أمير شكلي، وهو مجرد واجهة للزعماء الحقيقيين، وهم غير سوريين، وتتحكم الجبهة في حياة المدينة، وأقامت هيئة شرعية لمحاكمة الناس، وضبط الأمن، وألغت المحكمة الشرعية التي كان يقوم بإدارتها محامون وخريجو شريعة مثقفون، وهم من أبناء المدينة، أما الهيئة الشرعية فيتحكم بها غرباء".

أما أيمن فيؤكد ما ذهب إليه أحمد في توصيف حال المدينة، ويقول: "لم نكن نتخيل ونحن نقوم بثورتنا ضد حكم الأسد بأننا سنحكم من قبل منظمة جهادية تشبه حركة طالبان في أفغانستان، وكنّا سابقاً حين نتابع أخبار أفغانستان لا نصدق الحال هناك، وكيف يمكن لمنظمة ما أن تعيد الناس إلى عهد ما قبل المدنية، وأن تنصّب نفسها حاكمة على حياة الناس، وكان حلمنا أن ننتقل من عهد الاستبداد إلى دولة الحريات والتعددية، لكننا للأسف وقعنا فيما لم نكن نتوقعه حتى في أسوأ خيالاتنا".

ويتابع أيمن: "جبهة النصرة تمكنت من إدارة المدينة عبر تحكمها بحاجات الناس من غذاء وأدوية، ولديها أموال كثيرة، وهي التي تتحكم بالسلاح، وقادرة على فرض ما تريده على الأرض، وهي ليست مهتمة بإسقاط النظام، وإنما بالحفاظ على نفوذها الذي حققته في المناطق التي تتحكم بها، مثل مدينتنا سراقب".

ويضيف أيمن: " عندما تريد جبهة النصرة أن تعتقل أحداً ما يمكن أن تتهمه بأنه خرج عن شرع الله، كأن تتهمه بشرب الكحول على سبيل المثال، ولا يستطيع أحد أن يسأل عن المعتقل، وهو ما يذكرنا بسجون الأسد، إذ أنه من البساطة بمكان إيجاد تهمة تبرر الاعتقال، وقد شهدت سراقب بعض الحوادث من هذا النوع، وتمت معاقبة المعتقلين على أفعال لم يقوموا بها".

أما أبو ليلى، وهو في أواسط الأربعينات من عمره فقال: "الكل شاهد الفيديو الشهير الذي مزقت فيه جبهة النصرة علم الاستقلال في مدينتنا، كما أن أخبار جلد النصرة للشباب الذين يتم اعتقالهم من قبلها لم يعد خافياً على من يتابع أخبار الجبهة،

عندما تريد جبهة النصرة أن تعتقل أحداً ما يمكن أن تتهمه بأنه خرج عن شرع اللّه

والأمر لا يخص سراقب وحدها، وإنما يمتد إلى كل المدن والبلدات التي تتحكم "النصرة" فيها.. نحن نشعر بالخديعة".

وحول إمكانية أن يضبط الجيش الحر تصرفات جبهة النصرة قال أبو ليلى: "دعونا لا نكذب على بعضنا، ليس هناك جيش حر موحد، هناك كتائب وألوية يقود معظمها مدنيون تحولوا إلى ثوار، وليس لديهم مشروع حقيقي كما جبهة النصرة، فهذه الجبهة لديها داعمين كثر يمدونها بالمال والسلاح، ولديها عناصر مدربة بشكل كبير، وهي متماسكة عقائدياً، وقد تمكنت في السيطرة على الكثير من المدن المحررة، وقد حدث كل ذلك بينما كانت الكتائب والألوية الأخرى تناشد المجلس والائتلاف لاحقاً من أجل دعمها من دون جدوى".

ولا يعتقد أبو ليلى، وهو خريج جامعي أن الحال يمكن أن تتغير لسهولة، ورأى أن عدم توحد قوى الثورة أدى إلى تغلغل "النصرة" في البلدات والمدن السورية، وقال: "ما زال انقسام القوى السياسية وصراعها على مناصب وهمية يسهم في هذا الحال السيء الذي وصلت له الثورة في المناطق المحررة، نعم نحن تحررنا من النظام، لكننا لم نحصل على الحرية، وأظن أن الطريق إلى الحرية سوف يطول، وما زالت الكثير من الصراعات مؤجلة، ولكنني على قناعة تامة بأن سوريا ليست أفغانستان، ولن تتمكن النصرة أو غيرها من حكمنا، وقد بدأت الناس تتذمر منهم، وقد دفع السوريون ثمناً غالياً من أجل الحرية، ولن يقبلوا بالظلم بعد كل ما عانوه".

لقمة الحلبيين تحت رحمة النظام والجيش الحر

إغلاق معبر بستان القصر حصار على أكثر من مليوني مواطن

■ حلب – محمد إقبال بلو:

يعد معبر بستان القصر في المناطق المحررة بالمناطق الخاضعة للنظام، اشتهر هذا المعبر كونه صلة الوصل الهامة تلك بالإضافة إلى قناص منطقة الإذاعة الذي أصبح معلماً هاماً من معالم المنطقة، حيث يقوم باستهداف المارين من هذا المعبر وبمعدل خمس إصابات يومياً ، يعتقد البعض أن وجود هذا القناص يشكل عائقاً أمام مرور المواطنين الحلبيين من هذا المعبر ، لكن الواقع يقول غير ذلك ، فنرى مئات وأحياناً آلاف المواطنين يقومون بالعبور غير آبهين لما قد يحصل لهم من غدر قناص النظام الذي يقوم بالتصويب نحوهم وفق مزاجية عالية، فأحياناً يمرون بسلام، وأحياناً يسقط الكثيرون برصاصه، إلا أنهم اعتادوا الأمر فحاجتهم للذهاب إلى المناطق المحررة جعلتهم يقللون من أهمية القناص واعتبار مرورهم أمر لا بد منه لتأمين الكثير من احتياجاتهم، وخاصة من المواد الغذائية التي تنخفض أسعارها في المناطق المحررة عن غيرها من المناطق الخاضعة للنظام.

مؤخراً وبعد اشتداد المعارك في الجبهات الغربية من حلب وخاصة عند منطقة الراشدين والأكاديمية العسكرية، فرض النظام حصاراً على أهالي حلب الشهباء فبدأ بمنع مرور الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية أو المحروقات أو غيرها من المواد من الأطراف الغربية من حلب، مما أدى لارتفاع كبير في أسعار مختلف السلع، حتى أن بعضها تضاعف سعره عشر مرات، ولم تعد المشكلة عند البعض غلاء الأسعار، وإنما عدم توفر المواد الأساسية المطلوبة.

تزامناً مع حصار النظام من الجهة الغربية قامت بعض كتائب الحر بمنع المواطنين من إخراج المواد الغذائية أو غيرها من المواد الهامة كالمحروقات وما إلى ذلك من المناطق المحررة عبر معبر بستان القصر الذي أصبح نافذة الحياة الوحيدة لهم بعد حصارهم غرباً من قبل قوات النظام ، مما شكل وخلال أيام مجاعة حقيقية في المناطق التابعة للنظام ، وغدا تأمين الطعام من أكبر الهموم التي يعاني منها أبناء تلك المناطق، إذ ينظر إليهم بعض المقاتلين من الجيش الحر على أنهم شبيحة ومؤيدون للنظام في حين أنهم قُدّر لهم أن تكون منازلهم في مناطق تابعة له، والحق يقال هنا فليست كل كتائب الجيش الحر ترى ذلك فبعض كتائب ريف حلب الشمالي قامت بإدخال مواد غذائية أساسية منها الطحين إلى المواطنين الموجودين في مناطق النظام، واعتبرت أنهم ظلموا من قبل الكتائب الموجودة في بستان القصر ومن قبل النظام، فيما تقول تلك الكتائب إن سكان المناطق المحررة يقومون بشراء كميات كبيرة من المواد الغذائية من المناطق المحررة وبعضهم يقوم ببيعها هناك لأجل تحصيل أرباح خيالية، مما يشكل نقصاً حاداً في المناطق المحررة، ولكل طرف وجهة نظر مختلفة.

عبد الرؤوف سيفو مواطن يقيم في إحدى المناطق الخاضعة للنظام يشرح لـ "البديل" ما جرى معه عندما حاول إخراج بعض المواد الغذائية والخضار من المعبر فيقول: يقوم عناصر الجيش الحر بمنع الجميع من إخراج المواد الغذائية حتى أن الناس بدأت تخفي ما تحمل وكأنها تهرب المخدرات، منذ أيام اشتريت بعض الخضار والخبز، وحاولت أن أخرج من المعبر، فمنعني أحد العناصر، وأجبرني على ترك ما أحمل، ولم يكن بيدي حيلة سوى أن اطيع الأوامر قبل أن أصبح شبيحاً من وجهة نظره. امرأة عجوز توسلت أكثر من نصف ساعة للسماح لها بالمرور بما تحمل ، وبالطبع لم يتحقق لها ذاك الطموح ، فيما يقوم القناص باصطيادنا كفرائس ضعيفة يقوم هؤلاء بمحاولة تجويعنا وكل ذنبنا أننا نقيم في مناطق النظام ، قال لي أحد العناصر (روحوا ثوروا عالنظام يللي محاصركن هو ، النظام يمنع عنكم ما تحتاجوه وتسكتون وهنا تطالبون بالحرية والعدالة) لنفترض أن كلامه صحيح ، ونحن نخاف من النظام ولا نستطيع أن نثور عليه كوننا مدنيون ، ليتفضلوا هم ويحرروا مناطقنا ، وإذا كان النظام ظالماً وقاتلاً فهل من الضروري أن يتشبهوا به هم.

بعض عناصر الجيش الحر يبررون هذا السلوك بقولهم (خللي يحسوا فينا) بمعنى أن هؤلاء يجب أن يعانوا كما عانى من قبلهم أبناء المناطق المحررة، والبعض الآخر وهم الغالبية يرون أن هذا تصرف مسيء للمواطنين ولسمعة الجيش الحر أيضاً، ولا بد من إيجاد حل له.

وبسبب زيادة الضغط على المواطن الحلبي قام الكثير من المواطنين والثوار والإعلاميين يوم الثلاثاء الماضي بمظاهرة حاشدة ضد هؤلاء الذين يغلقون المعبر، ويمنعون المواطنين من إخراج المواد الضرورية إلى المناطق المسيطر عليها من قبل النظام، وذلك استعداداً لشهر رمضان المبارك، حيث يحتاج الناس الكثير من المواد الضرورية وبالفعل نجحوا في تحقيق مطالبهم، وتم السماح لهم بالعبور مع ما يحملون، والحقيقة أنها لم تكن استجابة للمطالب، بل فتح المعبر رغماً عنهم في البداية بسبب العدد الهائل من المتظاهرين، وبالطبع مع تدفق الناس بدأ القناص بممارسة هوايته فكانت الحصيلة شهيدين وعشرات الجرحى منذ اليوم الأول ، واختفى عناصر الجيش الحر من المعبر ليستلمه عناصر الدولة الإسلامية في الشام والعرق مع الهيئة الشرعية، وقاموا بإصدار بيان يخص ذلك ، دعوا فيه إلى " تسهيل مرور المواد الغذائية والأمتعة والحاجيات الشخصية إلى أهلنا وأبنائنا المقيمين في المناطق المحتلة من قبل النظام الأسدي".

وسمح أخيراً لأهالي المناطق غير المحررة بعبور المعبر بما يتمنون حمله كما اعتقدنا واعتقد البعض، لكن المعاناة استمرت، ولم يكن الأمر سهلاً بالشكل الذي أورده البيان.

صهيب مكي مواطن حلبي يقول ما يلي: استطعت بعد عملية نوعية دخول معبر كراج الحجز إلى بستان القصر، وكانت نتيجة هذه العملية الناجحة بفضل الله اغتنام: (كيلو بندورة، كيلو بطاطا، كيلو خيار، كيلو بصل، كيلو فليفلة، ربطة خبز، بطيخة كاملة) استمرت هذه العملية ٣ ساعات تعرضنا خلالها الى هجوم من أسلحة القناص والكلاشنكوف ورشاش الدوشكا سقط خلال هذه المدة ٢٠ إصابة من نساء ورجال بين شهيد وجريح.

يرى الإعلامي مؤيد السلوم أن على الناس أن تعي الأمور بشكل جيد، فبعد ضغط كبير من مختلف الكتائب المقاتلة ومن بعض الإعلاميين والثوار تم فتح المعبر، ولكن قناص النظام أصاب عشرين شخصاً على الأقل، يقول : إن علينا جميعاً أن نعرف من هو عدونا الحقيقي ، ولنقف جميعنا ضده لا أن يقف البعض ويبقى البعض الآخر كمن يتابع فيلماً مثل جماعة (الله يطفيها بنوره).

فيما أصدر مركز حلب الإعلامي بياناً حول ذلك الموضوع جاء فيه: بعد إدخال النظام لشحنات الطحين والوقود إلى الحمدانية، مراقبون يتساءلون (لماذا تأخر النظام بهذه الخطوة إلى ما بعد فتح معبر بستان القصر اليوم، رغم أن شيئاً على الأرض لم يتغير بالنسبة للطريق الدولي الذي يتذرع النظام بأن الثوار يقطعونه لفرض الحصار على حلب؟)

وقال مراقبون من شخصيات عامة ومحترمة في حلب بجزأيها المحتل والمحرر في رسالة مشتركة بعثوا بها إلى مركز حلب الإعلامي (إنه وبعد أربعة أيام من توقف النظام عن إدخال الوقود والمواد الغذائية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرته في حلب بحجة قطع الطريق وتوجيه وسائل الإعلام لتحميل الثوار المسؤولية عن ذلك باعتبارهم يمنعون إخراج المواد الغذائية من المناطق المحررة لأسباب تتعلق بضبط الأسعار، فإن السؤال هو كيف استطاع النظام إدخال هذه الشحنات اليوم رغم ترويجه بأن طريق حلب – دمشق يقطعه الثوار ؟)

نقص في خدمات الصرف الصحي يخلق بيئة مناسبة لتفشي الأمراض

إهمال المنظمات الدولية للاجئين السوريين في دوميز بكردستان العراق

■ شبكة الأنباء الإنسانية:

بعد ظهر يوم حار في شهر حزيران، يقف غريب محمد البالغ من العمر ٢٧ عاماً خارج خيمته في هذا المخيم للاجئين السوريين في العراق، ويحمل في يده مجرفة. فقد سدت مياه الصرف الصحي والقمامة المجرى الصغير الذي يمتد بطول شارع يكسوه التراب ونفذت الرائحة إلى خيمته. وقال محمد: "هناك بعض المجاري الأخرى ولكنني لا أستطيع تنظيفها جميعاً. أنظف فقط تلك الموجودة أمام بيتي. وإذا فعل الجميع الشيء نفسه، سيصبح عندها المخيم نظيفاً، ولكن لا يفعل الجميع ذلك". والمياه الجارية أمام منزل محمد هي ما يعرف تقنياً باسم المياه "الرمادية" – أي مياه الطبخ والغسيل غير الملوثة بمياه الصرف الصحي، أو على الأقل لا يفترض أن تكون ملوثة. ويشير محمد إلى خزان للصرف الصحي خلف خيمته، ويقول أن ٢٥ أسرة تتقاسمه، مضيفاً أنه "يمتلئ كل يومين، ثم يفيض وتختلط مياهه مع المياه الأخرى". وأشار إلى أنه خلال الأشهر الثلاثة التي عاشها هناك، كان المقاولون الحكوميون يفرغون الخزان ثلاث مرات. وذات مرة، اضطر إلى منح سائق شاحنة ٥،٠٠٠ دينار عراقي (٤،٣٠ دولاراً) لتفريغه. وتقول وكالات المعونة أن ظروف المعيشة المكتظة في مخيم دوميز (في محافظة دهوك)، الذي تمّ بناؤه لاستيعاب ٢٥،٠٠٠ لاجئ ولكنه يأوي الآن ضعف هذا العدد تقريباً، تعرض صحة اللاجئين للخطر. وأوضح ماهندرا شيث، المستشار الصحي الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، المسؤولة عن أنشطة المياه والصرف الصحي، في بداية الصيف أن "مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ذلك الموقع غير كافية بتاتاً، مما يزيد من خطر أن يصبح المخيم أرضاً خصبة لانتشار الأمراض". وأشارت المنظمة الطبية الخيرية أطباء بلا حدود في شهر نيسان الماضي إلى ورود بلاغات عن عدد من حالات الحصبة في المخيم، كما تضاعف عدد حالات الإسهال ثلاث مرات في الفترة من منتصف آذار إلى منتصفأيار. وأضافت المنظمة في بيان صحفي أصدرته في ١٥ أيار أن التقييم الذي أجرته في نيسان الماضي أظهر "عدم المساواة الواضح" في توزيع المياه، إذ تحصل بعض المناطق في المخيم على ٤ ليترات فقط من المياه للفرد في اليوم الواحد، وهذا أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يتراوح بين ١٥ و٢٠ لتراً للشخص الواحد، الذي يوصى به في حالات الطوارئ الإنسانية، حسبما ذكرت منظمة أطباء بلا حدود. "وفي بعض الحالات، لا يستطيع الناس الحصول على المياه أو الصرف الصحي،" كما أشار منسق حالات الطوارئ في منظمة أطباء بلا حدود ستيفان رينير، مضيفاً أن "هذا ببساطة غير مقبول". وقد اتهم مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق مؤخراً المجتمع الدولي "بالتخلي" عن اللاجئين السوريين في كردستان، وطلب من المسؤولين الأجانب لفت انتباه حكوماتهم إلى هذا الوضع. فوق طاقته وقد قامت المنظمات الإنسانية بتطعيم الناس وتحاول زيادة خدمات المياه والصرف الصحي في المخيم، ولكن المشكلة تكمن في أن المخيم يعمل بأكثر من طاقته، كما أوضح جايا مورثي، رئيس الاتصالات في منظمة اليونيسف. وأضاف قائلاً: "تم التخطيط لتوفير الخدمات لنحو ٢٥،٠٠٠ شخص فقط، ولذلك فإنه عندما تضاعف هذا العدد تقريباً، سيكون الضغط هائلاً على هذه الخدمات بالطبع، وهو ما يعني خدمات أقل للجميع". وحذر من أن العديد من المستوطنات غير النظامية ومناطق العبور قد نشأت، وقد لا يحصل بعض الناس الموجودون على الهامش حتى على بعض تلك الخدمات العادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلافات بين المناطق الأصلية والمناطق غير النظامية ومناطق العبور في المخيم صارخة. وتحصل كل خيمة من الخيام المعتمدة في المراحل الثلاث الأولى من بناء المخيم على مرحاض خاص بها، وتتقاسم كل أربع خيام خزاناً للصرف الصحي. وفي المراحل الثلاث الأولى، تتعاقد المنظمة غير الحكومية السويدية قنديل مع شركة للتخلص من النفايات لتفريغ الخزانات عندما تبلغ الأسر عن امتلائها. ويقول سالار رشيد، منسق برامج العراق، أن "الشاحنات تظل متأهبة لمدة ٢٤ ساعة يومياً، وبالتالي تكون هناك شاحنة متوفرة حتى في الليل". لكن السكان في الخيام غير المعتمدة وفي بعض مناطق العبور يتقاسمون مرحاضاً واحداً لكل ٢٩–١٨٩ شخصاً، وفقاً لتقرير أصدره المجلس النرويجي للاجئين (NRC) استناداً إلى بيانات شهر فبراير التي جمعتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي حالة واحدة موثقة من قبل المجلس النرويجي للاجئين، اضطر السكان للاستمرار في استخدام مرحاض جماعي كان يفيض لعدم وجود بديل. وفي محاولة لمعالجة الاكتظاظ، تعمل الأمم المتحدة مع السلطات الكردية لتخصيص المزيد من الأراضي لمخيمات جديدة. وقد وافقت حكومة إقليم كردستان على بناء مخيمين جديدين للاجئين في الإقليم – واحد في محافظة أربيل المقرر افتتاحه خلال شهر تموز الجاري، والذي سيضم ٢،٠٠٠ أسرة، وآخر في السليمانية مصمم لاستيعاب ١،٥٠٠ أسرة. وعلى الرغم من أن الآمال كانت معقودة في البداية على إنشاء أنظمة صرف صحي مناسبة في كلا المخيمين، إلا أن تكلفة القيام بذلك – حوالي ٥ ملايين دولار في كل مخيم – كانت باهظة نظراً لمحدودية ميزانية الإقليم.

وقال رشيد من منظمة قنديل: "يمكن القيام بذلك، ولكنه يكلف الكثير من المال". أزمة مهملة؟ وفي شهر حزيران الماضي، أصدرت الأمم المتحدة أكبر نداء في التاريخ للحصول على تمويل من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الصلة بالأزمة السورية. وشمل النداء طلب ٣٧ مليون دولار لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في العراق، بما في ذلك ضمان توفير المياه الآمنة والصرف الصحي في جميع أنحاء مخيم دوميز.

لكن بعض عمال الإغاثة يقولون أن المجتمع الدولي أهمل الأزمة السورية في كردستان العراق، وركز بدلاً من ذلك على الأردن ولبنان، حيث ترى الجهات المانحة أن الاحتياجات أكبر. تلقت وكالات المعونة في العراق ١٤ بالمائة فقط من التمويل المطلوب لتنفيذ استجابتها الإنسانية لأزمة اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٣، وهذا، كنسبة مئوية وأيضاً كأرقام غير منقحة، يجعل العراق أقل البلدان الأربعة التي تتقاسم حدوداً مشتركة مع سوريا تمويلاً في خطة الاستجابة الإقليمية. وقالت توريل بريكي، أمين عام المجلس النرويجي للاجئين بالإنابة، الذي نشر للتو تقريراً يوضح كيف "يخذل" المجتمع الدولي اللاجئين السوريين في كردستان العراق: "لدى اللاجئين السوريين أينما كانوا نفس الحق في الحصول على المساعدات الحيوية بعد فرارهم طلباً للحماية. ولكن للأسف، بسبب أسباب سياسية واقتصادية مختلفة، كان من الصعب للغاية جذب تمويل لأي مشاريع في العراق، واللاجئون هم الذين يدفعون الثمن".

ملاحظات حول يوتوبيا الخلافة الإسلاموية

حسام الميلاد *

رفعت الحركات الإسلاموية الحديثة والمعاصرة شعار "إحياء الخلافة". ويبدو أن هذا الشعار جاء كرد فعل على إعلان إلغاء "الخلافة" في العام ١٩٢٩م، أكثر من كونه يستمد سنده ومشروعيته التاريخيتين من التراث الإسلامي نفسه. إذ لم يشهد التراث الإسلامي دولة إسلامية تجسد مفهوم "الخلافة" على تلك الشاكلة التي حملتها يوتوبيا الحركات الإسلاموية وأيديولوجياتها. ونتيجة لغياب النموذج الخالص، بقيت المؤلفات الشرعية التراثية محكومة بالنظرة المعيارية القيمية، مبتعدة بذلك عن أن تكون علما بالمعني الوضعي لكلمة علم. وليس غريبا أن تهيمن هذه النظرة المعيارية للحكم على المنطلقات الفكرية لهذه الحركات الإسلاموية.

إذاً فالدولة الإسلامية التي تجسدت تاريخيا عبر عصورها المختلفة لم تكن نموذجا خالصا لـ"الخلافة"، بل كانت قد جمعت بين أنظمة الحكم المشيخي والآسيوي الإمبراطوري والإسلامي. ويؤكد ابن خلدون أن الخلافة قد تحققت لفترة قصيرة في عصر النبي محمد (ص) وبعض خلفائه الراشدين. وتختلف الخلافة عنده عن كل من الحكم الطبيعي والملك السياسي. فالأول يتناسب والعمران البدوي، وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة. أما الثاني (النموذج الساساني) فهو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار. أما "الخلافة" فهي "حَمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها. إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها لمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به". ويرى أن في الخلافة "وازع كل واحد فيها من نفسه وهو الدين وكانوا يؤثرونه على أمور دنياهم وإن أفضت إلى هلاكهم". لكن الأمر كما يرى ابن خلدون لم يَطل "فصار الأمر إلى الملك وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه والجري على منهاج الحق ولم يظهر التغيير إلا في الوازع الذي كان دينا ثم انقلب عصبية وسيفا... ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها وصار الأمر ملكا بحتا".

إن المأزق الفكري الذي تواجهه فكرة الخلافة يكمن في التناقض بين الديني والدنيوي. فالخلافة هي تنظيم ديني وضع له هدف روحي. وقد أدرك الفكر التراثي صعوبة التوفيق بينهما. فحجة الإسلام أبو حامد الغزالي تنبه إلى أن الخلافة كنظام أسمى قد لا يحكمه الواقع، إذ يقول في إحياء علوم الدين "إننا نراعي الصفات والشروط في السلاطين تشوقا إلى مزايا المصالح، ولو قضينا ببطلان الولايات الآن لبطلت المصالح رأسا". وإذا كانت المراجع التراثية تكاد تجمع على اعتبار حكم عمر بن عبد العزيز على أنه تجسيداً لمفهوم الخلافة. فإن تطبيق الخلافة في الواقع مسألة صعبة وتحتاج إلى معجزة إلهية. يذهب إلى هذا الباقلاني، ويرى ابن خلدون أن ذلك استثناء يحدث بخرق العادة "إذا نظرت فسرُّ الله في الخلافة لم يَعدُ هذا". أما ابن تيمية في "السياسة الشرعية" فلا يهتم بالخلافة بقدر ما يهتم بدولة الشرع. بينما يتوارى مفهوم الخلافة لصالح دولة شرع قائمة على العدل والمصلحة عند ابن القيم الجوزية "الشريعة مبناها وأساسها الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة... فليست من الشريعة وإن أدخلت إليها بالتأويل. فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه".

إذا كان تطبيق الشرع بحرفيته مسألة شاقة، فهل يكون النظام الناجم عن هذا التطبيق خلافة؟ لم يوصف حكم معاوية بن أبي سفيان بالخلافة، بينما وصف حكم عمر بن عبد العزيز على أنه كذلك. هنا نجدنا أمام شرطين: العدل والجهاد.

يتحدد الجهاد بمقصده وهو إعلاء كلمة الله. فإذا كان هدف الجهاد هو التوسع فهذا شأن سياسي، أما إذا كان هدف الجهاد هو إعلاء كلمة الله فهو دليل على إحياء الخلافة شرط أن تكون كلمة الله هي العليا في الداخل قبل الخارج. الخلافة هي التي تجعل من الغزو جهاداً لا العكس. وذلك بأن تتجاوز الدولة أهدافها الذاتية. هنا تماما يصعب الفصل بين الديني والدنيوي ويتعارض مع محاولة التوفيق بينهما وتغدو النية، أساسا في التمييز بين الجهاد والتوسع أي بين الوازع الديني والعصبية حسب المصطلح الخلدوني. وهو المعيار المستخدم غالبا في التمييز بين حكم معاوية وحكم عمر بن عبد العزيز.

أما فيما يخص العدل فهو أمر متروك لضمير الحاكم الفرد. وهنا يكمن المشكل، حيث يغيب عن نظرية الخلافة الإسلامية نظام للحكم يشمل ضوابط لمحاسبة الحاكم إن أخطأ وتعزله إن خرج عن الصالح العام. وأما عبارة "إن أخطأت فقوموني" بقيت منوطة بسماحة الحاكم العادل، من دون أن تكون حقاً لـ "الرعية" بموجب قوانين ونظم تمّ التعاقد عليها. بل إن عديدا من الفقهاء ورجال الدين فضّل استبداد الحاكم على فوضى الثورة. ولا يُحَل المشكل دائماً باختيار الأنسب. فعثمان بن عفان (رضي الله عنه) لقب بذي النورين وكان أحد العشرة المبشرين بالجنة، لكنه لم يلتزم بالعدل مما أثار المسلمين ضده، واعتبره بعض الصحابة رضي الله عنهم خارجاً عن القرآن والسنة. ورفض التنحي قائلاً جملته المشهورة "والله لا أنزع ثوبا سربلنيه الله".

إن فكرة الخلافة لم تكتمل حتى الآن، والسبب الأهم في هذا أن التنظير الفكري والأيديولوجي لها يصر على تقديم الديني على حساب الدنيوي، فتصبح السياسة طريقاً للآخرة على حساب المصالح الدنيوية طالما ألحت على النص وأهملت الوضع. في الوقت الذي تخبرنا فيه المؤلفات الشرعية والتاريخية، أنه في عهود الحكم التي اعتُبرت خلافة قد استمدت كثيراً من أحكامها من العقل والوضع، لاسيما في عصر الخليفة عمر (رضي الله عنه) الذي أبطل العمل بحد السرقة المنصوص عليه وحيا في عام الرمادة (المجاعة)، وكرس في سياسته مبدأ (تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان). وإن إهمال هذا المبدأ لم يجلب على محاولات تطبيق الشريعة الإسلامية المحدودة بأفق النص دون الاجتهاد بالرأي واللجوء إلى الوضع إلا الفشل. فماذا قدم تطبيق الشريعة الإسلامية للسودان مثلاً ، أو لأفغانستان أيام حكم طالبان؟ وإلى ماذا أدت محاولات فرض الشريعة في مصر؟ وماذا قدمت المحاكم الشرعية للسوريين في ظل وضعهم المأساوي؟

إذا كان إهمال الشريعة يتنافى مع العدل ويضيّع الحقوق فإن التوسع فيها أيضا يفتح أبواب المظالم. يقول ابن فرحون "فالسياسة نوعان: سياسة ظالمة، فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم، وتروع أهل الفساد، ويتوصل بها إلى مقاصد الشريعة. فالشريعة توجب المصير إليها والاعتدال في إظهار الحق عليها، وهي باب واسع تضل فيه الأفهام، وتزل فيه الأقدام، وإهماله يضيع الحقوق... والتوسع فيه يفتح أبواب المظالم".

* كاتب فلسطيني

أمريكا: سورية حفرة

غازي دحمان

لعلّ واحدة من أهم أسباب استنكاف الولايات المتحدة الأمريكية عن الانخراط الجدي في الأزمة السورية، ومحاولة تغيير المعادلة لإسقاط نظام بشار الأسد، قناعة واشنطن بعدم وجود أمل في سورية، سواء مع بشار أو من دونه، وهو ما يشكل الحافز الأساسي لإدارة اوباما للبقاء في مقاعد المتفرجين وانتظار إلى أين ستصل سفينة الأزمة؟.

ثمة قناعة لدى واشنطن بان أطراف الأزمة، بما فيها روسيا وإيران، ستلجأ في نهاية المطاف طالبة النجدة والمعونة الأمريكية، وقناعتها هذه تجعلها تطمح بلعب دور الحكم الفصل بين كل الأطراف، وهو الأمر الذي يحفظ لها مكانتها الدولية من دون أن يكلفها موت جندي واحد، ولا إنفاق أي مبالغ، حتى لو كانت صغيرة. لن تمنع أميركا تسليح الثوار، من يريد أن يسلح فليفعل، ولن تهتم بمصير بشار الأسد، هو ليس قضيتها، ولم يشكل يوماً هاجسها. وفق هذا الخليط من المدركات والرؤى تقدم واشنطن مقاربتها للأزمة السورية، وهي تصل إلى حد إدارة للأزمة، بكل ما فيها من صراعات وتدمير وتهديد للأمن الإقليمي، المهم بالنسبة لواشنطن ضبط الصراع ضمن أطر معينة، والقيام ببعض الإجراءات التي تضمن هذا الضبط، من نوع نصب صواريخ باتريوت في الأردن وتركيا وإسرائيل.

بالنسبة لأميركا، يبدو حجم الدمار والإنهاك الذي تعيش في ظله سورية، المنهكة أصلا على مدار خمسة عقود، وفي بلد يفتقر للنفط والماء أيضاً، لا يبشران بإمكانية نهوض هذا البلد، ليس تحوله إلى بلد ناهض اقتصاديا، بل قادر على إعالة نفسه، لدرجة أن هذه البلاد لا تملك فرصة البقاء ضمن قائمة الدول العادية، وسريعاً ما ستتحول إلى دولة فاشلة، وإذ يعتقد الأمريكيون أن إنقاذ هذا البلد من هذا المصير المحتوم سيتطلب ميزانيات ضخمة لا يمكن توفيرها في ظل الأزمة المالية الحالية التي تعيشها دول العالم كافة، وحتى لو تم توفير هذه الميزانيات أو جزء منها، فإن ضمان أن يحصل التطوير في هذا البلد وضمن مواصفات رأسمالية منتجة يبقى أمراً غير مؤكداً ولا مضموناً.

ينطلق الأمريكيون في رهانهم هذا من واقعتين يعرفهما خبراؤها الاقتصاديون، الأولى ما يعتقدون أنها محاولة لبرلة الاقتصاد السوري التي أشرف عليها مجموعة من التكنوقراط المدربين في مراكز ومؤسسات الغرب المالية والاستشارية، والثانية تحديث القطاع الزراعي في سورية وإعادة هيكلته، والمحاولتان باءتا بفشل مرير، وكانت نتائجهما كارثية وعكسية، إذ قذفت بملايين السوريين في متاهات التهميش والفقر، وحتى من حيث الجدوى الرأسمالية كانت نتائجهما سلبية، أدت إلى تعطيل حركة الاستثمار وعرقلة عملية الإنتاج، مما أوحى بأن هذه البلاد يستحيل إصلاح بناها الاقتصادية وتحويلها إلى مجتمع متطور ومنتج على غرار الكثير من المجتمعات التي تم ترحيلها من أطر الفقر والتخلف إلى فضاءات النمو والتطور.

يعتقد السوريون أن بلادهم تختزن الكثير من معطيات التطور التي ساهم النظام بطمسها

ولا شك أن ذلك لابد أن يستدعي جملة من المؤشرات ذات الصلة التي يقيس بها الأمريكيون مدى تطور مجتمع ما، مثل نسبة الأمية وزواج الأقارب، ومعدلات البطالة، مع مزاوجتها بأنماط التدين والثقافة، والنظم القيمية السائدة والمسيطرة، ما يجعل المشهد أكثر بؤساً وإحباطاً.

من يقع بالحفرة السورية!؟ هكذا يعتقد العقل البراغماتي الأميركي، فلن تكفي شحنة ولا شحنات من الصواريخ والقذائف لإنجاز النصر الحاسم، طالما أن روسيا وإيران باتا يقيسان تطورهما في سلم تراتبية القوة من خلال النافذة السورية، ومستعدتان لاستنزاف نفسيهما في هذه الحفرة، دعوهما، هذه أكثر الوصفات نجاعة لتحطيم الخصوم، وإن كان لا بد من التدخل فليكن عبر زيادة إغواءهما للوقوع في الحفرة، وتعميق تورطهما أكثر.

ومن يقع في هذه الحفرة ما دام إعمار سورية، فقط إرجاعها للشكل الذي كانت عليه يستدعي صرف مليارات الدولارات، وهو شكل مزري ومتخلف، فضلاً عن عدم إمكانية الإستثمار المستقبلي في بلد تشكل الزراعة القطاع الأهم فيه، ويفتقر للماء، والاهم من كل ذلك يفتقر لإمكانية بناء ديمقراطية سياسية، إذ كل المؤشرات تتجه إلى احتمال استلام الإسلاميين للحكم فيه، في إعادة لاستنساخ النموذجين المصري والليبي غير المغريين.

بالطبع، لا تنظر أميركا، وغيرها، بعيوننا، وبأحلامنا الوردية عن سورية ومستقبلها، ثمة في ذاكرتنا، وما تعلمناه من خبرات ما ينفي ذلك، ثمة تجارب سابقة، ألم تتورط الأمم المتحدة، بتوصيف حالة تايلاند بالتخلف المزمن، وذلك بسبب ثقافة سكانها التي لا تميل إلى الادخار، وتفضل بدلاً عن ذلك التبرع بالأموال لصالح صنع تماثيل لبوذا؟، ألم تكذّب تايوان هذا التوصيف وتتحول إلى اقتصاد مهم على مستوى جنوب شرق أسيا، وحتى على المستوى العالمي؟.

يعتقد الكثير من السوريين أن بلادهم تختزن الكثير من معطيات التطور، التي طالما ساهم النظام بطمسها، وان من شأن توفير مناخ سياسي أن يسهم في إطلاق دينامية تطويرية، تغيّر حتى شكل المنطقة، فالبلاد تنطوي على مقدرات بشرية هائلة في مختلف المجالات، وتعرف سر التطور وممكناته، ولديها من الكوادر ما يشكل رافعة لأي عملية تنموية، ثم أن الكثير من البلدان غرقت في بحر الدمار والفوضى لسنوات، اليابان وألمانيا، واستطاعت أن تخرج من هذه الحالة.

ولعل المهم والحيوي في هذه المرحلة، عدم السماح باستغراق أمريكا في هذا التصور، باتت معاندته ومقاومته حاجة ضرورية، ذلك أن من شأن انسحاب هذا التصور عن سورية لا أمل فيها بين الأطراف العالمية أن يحول البلد إلى مكب لكل نفايات العصر، من تطرف ومذهبية وساحة لقتال سيدوم سنيناً طويلة، وما يستتبع ذلك من تغيير للتركيبة السكانية والخريطة الاجتماعية، وتدمير للنسيج الاجتماعي في المنطقة كلها.

الصراع على سوريا: حين يتحول الداخل إلى مجرد أداة

حسام ميرو

لا شك أن تدمير سوريا بات أمراً واقعاً، وأن المشهد اليوم يتسم بالقتامة، فلا مخارج حقيقية، وما من سعي مؤكد لوضع نهاية لما حل ببلدنا من كوارث، وإنما المزيد من المعطيات التي تجعل إبصار النور في آخر النفق يبدو صعباً.

انزلقت سوريا إلى صراع عسكري لا تبدو نهايته قريبة، وأسس هذا الصراع لديمومته عبر ما أوجده من وقائع جديدة على الأرض السورية في غير مكان، ومن غير المرجح أن تكون الحلول، أيا تكن، وفي حال وجدت، قادرة على إلغاء ما تكرس من تلك المعطيات.

واجهت ثورة السوريين واقعاً إقليمياً ودولياً معقداً، وتخبطت القوى السياسية السورية في توجهاتها، إذ لم تتمكن من فهم هذا الواقع المعقد.

الصراع اليوم لم يعد صراعاً سياسياً على الحكم في سوريا، وإنما بات هذا الصراع جزءاً من صراع أكبر، هو صراع إقليمي ودولي اتخذ من سوريا مكاناً له، فقد تمّ إيجاد المفردات اللازمة والموجبة للصراع، بل ولديمومته.

فتحت دول إقليمية وغربية وشرقية حدودها للجهاديين من جنسياتها الأصيلة أو المتجنسين بغية التخلص منهم بأقل التكاليف، ومكنتهم من الوصول إلى سوريا، وساعدتهم بطرق مباشرة وغير مباشرة على تمكين أنفسهم، كما أسهمت خفة العقل السياسي في المعارضة في التغاضي عن هذه الظاهرة، ورأت فيها نقاط قوة تستخدمها لإسقاط نظام تحاربه، متوهمة إمكانية التحكم لاحقاً بهؤلاء الوافدين، غير مدركة للتغيرات التي سيوجدونها، ولمخططاتهم وارتباطاتهم التي لا تمت بصلة إلى ثورة السوريين وأهدافها.

الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت في دفع الإسلاميين إلى واجهة السلطة في بلدان الربيع العربي، وكذا فعلت مع الإسلاميين السوريين، حيث مكنتهم من تصدّر مشهد الثورة، ومن تصدّر الواجهة السياسية في المجلس الوطني، وذلك انطلاقاً من رؤية استراتيجية لعموم الإسلام السياسي، وتقوم هذه الرؤية على الدفع بهذه القوة إلى الواجهة، فإن نجح الإسلاميون (المعتدلون) فإنهم سيكونون الأداة التي تقمع الإسلاميين الراديكاليين، بغية الحفاظ على مواقعهم ومكتسباتهم الجديدة، وهكذا فإنها توجد أداة من ذات الجنس السياسي للإسلاميين الراديكاليين تتكفل بهم، وإن فشلت هذه القوة وتعرت أمام جمهورها فإن الإسلام السياسي سيكون مضطراً لتغيير جلده، والتحول إلى إسلام ليبرالي، أو أنه سيكون في مواجهة قوى شعبية وسياسية ليبرالية ويسارية ودينية (سلفية) تقوم بإسقاطه، لكن هذه المرة لن تكون أمريكا هي السبب، وتالياً فإن العداء بين الإسلام السياسي وأمريكا سيكون قد سحب، وبأدوات محلية، وما جرى في مصر يدلل على التوجه الأمريكي.

إن الساحة السورية، وخاصة العسكرية، تواجه صراعاً كبيراً بين القوى العسكرية المدعومة إخوانياً وبين القوى الراديكالية، وقد تجلت أكثر صور هذا الصراع في غياب أي تنسيق بين قوى الفريقين، كما يشتكي الإخوان، من عدم انصياع القوى الراديكالية لأي ميثاق جامع للقوى العسكرية (بحسب تصريح خاص لأحد أهم المسؤولين في تنظيم الإخوان السوري).

إن الخطوط الحمر التي وضعتها أمريكا أمام نظام الأسد كانت كلها وهمية، بما فيها استخدام السلاح الكيماوي، وأكثر ما تريده أمريكا هو عدم انقلاب الموازين العسكرية كلياً لمصلحة النظام، وليس سقوطه، فكلما استمرت الحرب بين السوريين كان بإمكان أمريكا تسخير معطياتها وفقاً لمصالحها، ولهذا لم نجدها تمانع في دخول حزب الله على خط الحدث السوري، فدخوله فرصة سانحة لتوريطه، وقد أسهم تورطه بالفعل في إسقاط صورة البطل والمقاوم عنه، وسحب التأييد العربي عنه، رسمياً وشعبياً.

أما إسرائيل التي رأت توغل مقاتلي حزب الله في سوريا، وهي التي تراقب الأرض اللبنانية على مدار الساعة، فإنها تجد هي الأخرى، بأن تورط حزب الله مع جهاديين ومقاتلين سوريين استنزافاً لقوى الحزب، وهي تريده استنزافاً طويل الأمد، فتدمير سوريا وتقليص نفوذ حزب الله معاً يجعلاها مرتاحة لعقود قادمة.

أما القوى السنية اللبنانية فهي تجد أن إضعاف حزب الله في سوريا سيضعف من مكانته في لبنان، ولن يعود قادراً على فرض شروطه عليها في اللعبة الداخلية، وسيكون بإمكان هذه القوى عبر الاستنزاف الطويل لعدوها أن تغير موازين القوى في الداخل، خاصة إذا ما تمّ تقليم أظافر إيران في ملفها النووي.

فتحت دول عدة حدودها للجهاديين من جنسياتها الأصيلة أو المتجنسين بغية التخلص منهم بأقل التكاليف

السوريون تتراجع مكانتهم في هذا الصراع ويتحولون كلما امتد الوقت إلى أدوات في خدمة الأطراف الأخرى

إيران من جهتها تدافع عن مشروعها الاستراتيجي، وهي تعلم مدى الخسارة التي ستلحق بها فيما لو خسرت حليفها السوري، وقد برهنت منذ بداية الأحداث في سوريا عن إرادة قوية في الدفاع عن النظام، وأوضحت بما لا يقبل الشك أنها لن تسمح بسقوطه، بينما لا توافر إرادة مماثلة عند أي من الدول العربية أو الدولية التي تزعم مناصرتها لثورة السوريين.

السوريون تتراجع مكانتهم في هذا الصراع، ويتحولون كلما امتد الوقت إلى أدوات في خدمة الأطراف الأخرى، خاصة مع فشلهم في الاحتفاظ بالقرار السوري، فقد باتت كل الأطراف بحاجة إلى الخارج من أجل الاحتفاظ بمواقعها، وهو ما يعني أن امتداد الصراع زمنياً بات هو الأكثر ترجيحاً، وأن الحديث عن الحلول السياسية هو حديث غير جاد، وفرصه تكاد تكون معدومة.

السوريون بحاجة إلى استعادة القرار الوطني، وتقديم تنازلات كبيرة في سبيل ذلك، ورسم خارطة طريق حقيقية للتخفيف قدر الإمكان من هيمنة الخارج، والانتقال إلى حلول واقعية، لكن هذا الأمر نفسه لا يبدو وارداً حتى اللحظة، كما أن عناصره الموضوعية غير متوافرة، لكنه الحل الوحيد نظرياً الذي يمكن أن ينقذ ما تبقى من سوريا، وأن يخفف من معاناة السوريين اللاجئين منهم أو الذين ما زالوا داخل البلاد، وأن يستعيد السياسة كأساس في الصراع.

نضال سيجري.. رحيله وحّد السوريين حزناً

لم يمرِ خبر وفاة الفنان السوري نضال سيجري، ٤٨ عاماً، كأي خبر عادي في بلد يشهد ثورة كلفت أكثر من ١٠٠ ألف شخص حياتهم.

هذا الحدث الذي قسم السوريين لمجموعات يصعب تعدادها بين مؤيد ومعارض، وبين مؤيد للكتائب الإسلامية ومؤيد للجيش الحر، وبين ذوي الحل السلمي والحل العسكري.. إلا أن خبر رحيل الفنان، الذي عانى في سنوات عمره الأخيرة من سرطان في الحنجرة انتهى بإجراء عملية لاستئصالها خشية انتشار المرض، جمع كل الأطياف في الترحم على روحه «السورية الأصيلة».

فما أن انتشر خبر رحيل سيجري، الذي شيّع جثمانه من منزل شقيقته في مدينة اللاذقية مسقط رأسه، حتى امتلأت صفحته على فيسبوك بمئات رسائل التعازي فمنهم من بكاه ومنهم من بكى سوريا التي كان الأخير يدعو دائما لمحبتها بعيدا عن الصراع المسلح الذي أغرق البلاد.

وفي عزاء سيجري كتب الفنان أيمن زيدان: «لغيابك يا نضال طعم العلقم.. تغمدتك السماء بالرحمة.. نضال سيجري الصديق الذي رحل مبكراً وترك وراءه سحباً من الوجع والحزن».

كما كتب الممثل المعارض جلال الطويل قائلا: «وداعاً نضال سيجري، وداعاً أبو وليم.. وداعاً أيها السوري الأصيل.. أيها الممثل الجميل.. أيها الإنسان النبيل».

وكتب السيناريست السوري خالد خليفة على صفحته في فيسبوك: «لا عزاء برحيلك يا نضال.. وداعاً نضال سيجري».

وقالت لمى، إحدى ساكنات العاصمة دمشق ومعارضة للنظام السوري: «وفاة نضال سيجري وحّد مشاعرنا.. جميعنا بكيناه.. معارضون وموالون للنظام بكيناه.. وربما بكينا أنفسنا».

وتضيف: «لطالما استصرخ نضال فينا الإنسان.. هو ضد استخدام السلاح بالمطلق ما جعل لديه معارضون كثر إلا أن وفاته جعلتنا نفكر من جديد!».

وكان سيجري أفرد صفحته على فيسبوك لنشر رسالة محبة بين مختلف السوريين، ويدعو إلى التواصل والحوار كرمى «للأم العظيمة سوريا» على حد وصفه. وأضاف: «من هم أجداده هؤلاء العشاق.. سلطان باشا الأطراش، ابراهيم هنانو، فارس الخوري، يوسف العظمة، حسن الخراط.، عز الدين القسام، جول جمّال، الشيخ صالح العلي، أبو خليل القباني، بدوي الجبل.. وغيرهم الكثيرين من العشاق فعليه ألاّ يخاف».

هذه الكلمات هي الأخيرة التي كتبها الفنان السوري الراحل بصفحته على فيسبوك منتصف نيسان الماضي في دعوة منه لطمأنة السوريين لمستقبل البلاد. وكتب سيجري أواخر ٢٠١٢: «أيها الديموقراطيون.. سوريا لكل السوريين.. ألسنا طلاب ديموقراطية؟ وحرية رأي؟ لماذ إذا نغضب ممن نختلف معهم؟ نحتلف مع بعضنا حدّ القتل؟».

وشيّع جثمان الفنان الراحل من منزل شقيقته في مدينة اللاذقية، مسقط رأسه، مرورا بالمسرح القومي حيث سجيّ جثمانه على خشبة المسرح تلبية لوصيته الأخيرة.

وحضر التشييع سكان مدينة اللاذقية وعدد من الفنانين الذي تمكنوا من الحضور أمام صعوبة استخدام الطرقات الواصلة بين المدن نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية والاشتباكات المستمرة.

ومن أواخر ما كتب سيجري على صفحته «الابن: أمي أريد أن أعود طفلا صغيرا وتهزّي لي سريري كي أغفو وأنام... الأم: ليتني أستطيع يا ولدي ولكن سريرك صار عبارة عن حفرة من تراب وحجر».

فؤاد حميرة: طلبوا مني التجسس!

أطلقت قوات الأمن التابعة للنظام سراح الكاتب والسيناريست السوري، فؤاد حميرة، بعد اعتقال دام ١٢ يوماً، إلا أن حميرة أثار جدلا كبيراً بعجد إطلاق سراحه، من بينها إعلانه أنه «طلّق السياسة».

وقال حميرة إنه تم اعتقاله «بعد أن نسب إليّ أحد المعتقلين ـ تحت التعذيب ـ كلاماً لم أقله. وكانت مناسبةً للتحقيق معي في ملفات عدة، على رأسها الرسالة التي وجهتها للرئيس بشار الأسد قبل عام ونصف». وأضاف: إنه «كلام خطير له علاقة بالجيش الحر.. كان نقاشا جرى بيني وبين ذلك الشخص في وقت سابق، لكنه نقل الكلام على أنه اقتراح أتبنّاه، ورأت الأجهزة الأمنية أنه يضرّ بأمن الدولة السورية».

يتحدّث حميرة بمرارة عن توقيفه في اللاذقية، ثم نقله إلى دمشق بعد أربعة أيام: «تعرّضت للضرب والشتائم على امتداد الطريق بين اللاذقية والعاصمة، واستمرّ الحال هكذا طيلة الأيام التسعة التالية التي قضيتها في زنزانة مُنفردة داخل فرع أمن الدولة بدمشق».

فكيف ولماذا أفرج عنه؟ يجيب: «التهم الموجهة إليّ خطيرة وكل واحدة منها كفيلة بسجني ١٥ سنة على الأقل، لكنهم طلبوا أن أعمل لمصلحتهم مقابل إطلاق سراحي، أرادوا مني التجسس على عدد من وجوه المعارضة البارزين وتقديم أخبار وتقارير عن تحركاتهم، فوافقت... وافقت لأنني وجدت في الأمر فرصة لخروجي من السجن ومن ثم من البلد». ويضيف: «فور خروجي أعلمت الأسماء المطلوبة للمراقبة بما حدث، وطلبت منهم تأمين خروجي بأسرع وقت ممكن، لكنني فوجئت بأنهم جميعاً تخلوا عني، وعليه فقد قررت تطليق العمل السياسي بكل أنواعه، لن أعمل مع الأمن، ولا مع الثورة بعد اليوم».